Cour
Pénale
Internationale

International
Criminal
Court

المحكمة الجنائية الدولية

مكتب المدعي العام

السيدة فاتو بنسودا
المُدّعيّة العامّة للمحكمة الجنائية الدولية

بيان إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول الوضع في دارفور، السودان، عملاً بقرار مجلس الأمن 1593 (2005)

يُرجى المُطابقة أثناء الإلقاء

نيويورك
5 حزيران/يونيو 2013

السيد الرئيس،

1- بشعور عميق من الإحباط، بل اليأس، يُقدم مكتبي إحاطته السابعة عشرة إلى هذا المجلس بشأن الوضع في دارفور، السودان، وذلك منذ أن أحاله المجلس إلى مكتبي بموجب القرار 1593 في عام 2005. وللأسف، كانت نتيجة كل إحاطة هي التقاعس والشلل داخل المجلس في حين تحولت محنة ضحايا الجرائم المُرتكبة في دارفور من السيء إلى الأسوأ.

2- لا ينبغي أن يستغرب هذا المجلس مشاعر خيبة الأمل العميقة التي تنتاب مكتبي، نظراً للمخاوف الجديّة المتبادلة داخل منظومة الأمم المتحدة حول الوضع في دارفور.

3- على وجه الخصوص، يُشاطر مكتبي رئيسة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فاليري آموس، قلقها إزاء تعرض 300,000 شخص للتشرد في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2013 وحده، أي أكثر مِمّنْ شُردوا في العامين الماضيين. ويجب الالتفات بجدية إلى تحذيرها للمجتمع الدولي بأن لا يترك دارفور تغيب لحظة عن اهتمامه.

4- إن القصف الجوي المستمر في دارفور، الذي لا يمكن أن يُنسب إلّا لطرف واحد في هذا الصراع؛ واستخدام العنف الجنسي كسلاح في الحرب؛ والقيود المفروضة عمداً على إيصال المساعدات الإنسانية، حتى لمواجهة أزمة إنسانية ملحة؛ والإفلات المستمر من العقاب عن هذه الجرائم، على النحو المُبيّن في قرار هذا المجلس 2091 بتاريخ 14 شباط/فبراير 2013، يُشكل مشكلة رئيسية بالنسبة لدارفور ولنا جميعاً ممن يبالون بما يحدث لضحايا دارفور الذين يُعانون من وطأة هذه الجرائم.

5- يشارك مكتبي هذا المجلس رأيه أن العلاقات التجارية مع السودان، إن لم تُرصد بعناية، يمكن أن تُسهل ارتكاب الجرائم ضد المدنيين وتموله وتدعمه. ولا ينبغي أن يكون تطبيع العلاقات مع السودان مقابلاً لتَحمُّلُ الضحايا مثل هذا الثمن الباهظ.

6- لقد أخذتُ على وجه الخصوص علماً بقلق المجلس إزاء تصرفات بعض الأفراد التابعين لحكومة السودان والجماعات المسلحة، الذين يواصلون ارتكاب أعمال العنف ضد المدنيين، ويعيقون عملية السلام، ويتجاهلون مطالب المجلس. وأعتقد أن هذه الأفعال على اختلافها يربط بينها عامل مشترك على جانب من الخطورة، وأكادُ أجزم

بأن أولئك الأفراد الذين يرتكبون الجرائم، بطبيعتهم، لا يُبالون بعملية السلام أو بمطالب هذا المجلس؛ لأنهم لا يضعون المصالح الحقيقية للسودان في المقدمة. وطالما أنهم يفلتون من العقاب على الجرائم التي يرتكبونها، فإنهم سوف يستمرون في تهديد السلم والأمن الدوليين. ولهذا السبب أحال هذا المجلس الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية لتُحدد المسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم الأشد خُطورة التي تُثير قلق المجتمع الدولي، وذلك بغية إنهاء الإفلات من العقاب. لقد قمنا بأداء دورنا والأمر متروك الآن لهذا المجلس لكي يفي بالتوقعات المشروعة لضحايا دارفور؛ المتمثلة تحديداً في تقديم الأفراد الذين يتحملون المسؤولية المزعومة عن معاناتهم اليومية إلى العدالة. وهؤلاء الأفراد هم قِلّة في وسط الملايين من السكان، الذين يواصلون تحمل معاناة يومية لا تُوصف على أيدي هؤلاء القِلّة. ولا يُمكننا أن نتجاهل الآثار المُفرطة لأفعالهم، لهذا السبب يُقدم مكتبي هذه الإحاطة مرة أُخرى اليوم.

السيد الرئيس،

7- إنَّني أُردّدُ هنا مخاوف مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، التي أُعرب عنها علناً في آذار/مارس 2013، المتمثلة في أن حكومة السودان يجب عليها أن تُنهي الإفلات من العقاب في دارفور من خلال تقديم كل المجرمين إلى العدالة، وأن تعتقل الذين يُشتبه في ارتكابهم جرائم ضد العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور (اليوناميد) وتحاكمهم، وأن تُسهل عمل المنظمات الإنسانية وإيصال المساعدات من خلال إلغاء القيود على تأشيرات دخول موظفيها؛ وهو ما وُصف بأنه مسؤولية الحكومة الاتحادية.

8- وأحَثُّ كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على العمل جنباً إلى جنب مع مكتبي لرصد التقدم الفعلي في هذا الصدد. وقد كررنا هذا النداء مراراً وتكراراً دون جدوى؛ ولا ينبغي لنا الاستمرار في إعادة مثل هذه المناقشات. وقد نما إلى علم مكتبي بعض التقارير التي أفادت بوجود ملاحقات قضائية في حق بعض المتمردين، وذلك بموجب قانون مكافحة الإرهاب الذي وضعته حكومة السودان، ولكن لم ينمو إلى علمه وجود أي ملاحقات قضائية حقيقية في الجرائم التي ترتكبها القوات الحكومية بشكل مُمَنهج. ولا يمكن أن يُسمح باستمرار هذا الوضع.

9- في تقريري السابق، عبرتُ عن التزامي بالعمل مع المنظمات الإقليمية التي تسعى للمساهمة في إيجاد حل شامل، بما في ذلك جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي. ولو نُفذت التوصيات الخاصة بالعدالة التي قدمها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور، يُمكنها أن تقطع شوطاً كبيراً نحو معالجة التحدي المتمثل في الفرض المُتعمد للإفلات من العقاب والتسامح معه؛ ليس فقط في دارفور بل في السودان ككل. وأدعو الاتحاد الأفريقي إلى تلبية هذه الدعوة للحوار بشأن التوصيات الخاصة بالعدالة، الصادرة عن الفريق الرفيع المستوى، بحماس واقتناع.

السيد الرئيس،

10- وأخذتُ أيضاً علماً بالتقارير التي تفيد بانخراط أحد مُتهمي المحكمة الجنائية الدولية، علي محمد علي عبد الرحمن؛ المعروف أيضاً باسم علي كوشيب، هو وقوات الاحتياطي المركزي السوداني، في اشتباكات في وسط دارفور في نيسان/أبريل 2013. ووفقاً لتقارير أخيرة، ذكر شهودٌ أن كوشيب كان موجوداً في قلب هجوم على بلدة أبو جرادل الواقعة على بُعد 30 كيلومتراً إلى الجنوب من أُم دُخن، في 8 نيسان/أبريل، مستقلاً مركبة حكومية، وذلك جنباً إلى جنب مع وحدات من شرطة الاحتياطي المركزي وقوات استخبارات الحدود وميليشيات أُخرى تابعة للحكومة. وورد أن أعداداً كبيرة من الرجال المدججين بالسلاح، كان معظمهم يرتدي زيّاً من الكاكي، وصلوا إلى البلدة على مرحلتين: الأُولى سيراً على الأقدام ومن ثم على متن المركبات. وأطلقوا النار عشوائياً وأحرقوا المنازل والمتاجر وسرقوا المواشي ونهبوا السلع. وقُتل في الهجوم أكثر من 100 مدني وجُرح عشرات آخرون ونزح أكثر من 30,000 - معظمهم من النساء والأطفال - إلى تشاد. وعلى الرَّغم من أن معظم اللاجئين هم من جماعة السَّلامات الإثنية، فقد فرّتَ من القتال أيضاً جماعات إثنية غير عربية مثل المساليت والكاجكسة والفور والداجو والتاما. وكما روى أحد الشهود: "كانوا لا يُميزون بين المجموعات القبلية المختلفة، بل كان همهم هو فقط إخراج الناس من ديارهم. لقد سرقوا أبقارنا وحرقوا محاصيلنا وأخذوا ملابسنا من منزلنا وأحرقوا بيتنا تماماً. وقد شاهدناهم يفعلون ذلك". وقد رأى مراقبون أن حكومة السودان أرادت استرضاء أعضاء من قبيلتي المسيرية والتعايشة، الذين شاركوا في قوات الجنجويد / الميليشيات، من خلال مساعدتهم على الاستيلاء على أراضي السَّلامات؛ الذين يعتبرهم البعض مواطنين

تشاديين، وتشريدهم بالقوة في خلال قيامهم بهذه العملية. وقد أخذ مكتبي علماً بالعديد من الحوادث الأُخرى المُشابهة في الماضي؛ وهذا جزء من نمط مستمر.

11- وقد عبر مكتبي أيضاً عن قلقه إزاء المشاركة المستمرة لاثنين من مُتهمي المحكمة الجنائية الدولية، وهما أحمد هارون وعبد الرحيم حسين، في جرائم مزعومة في أماكن أُخرى من السودان. وتُشكل هذه الجرائم المزعومة مصدر قلق للمجتمع الدولي وتتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة ومتضافرة. مرة أُخرى، هذه مسألة مسؤولية جنائية فردية محتملة، وليست مسؤولية جماعية أو تنظيمية. إن الزيارات المتكررة للرئيس البشير، ولا سيما إلى تشاد، هي أيضاً مُدعاة للقلق البالغ وتتطلب اهتمام هذا المجلس. وإنه لمن المُقلق جداً أن المجلس لم يأخذ إجراءً إزاء أيّ من الرسائل السبع الرسمية الصادرة عن قضاة المحكمة الجنائية الدولية بشأن هذه المسائل.

12- وأخذتُ علماً بالزيارة التي قامت بها رئيسة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، فاليري آموس، إلى الخرطوم خلال الفترة من 20 إلى 23 أيار/مايو؛ بما في ذلك لقاءها مع ثلاثة من مُتهمي المحكمة الجنائية الدولية: الرئيس عمر البشير، وعبد الرحيم حسين، وأحمد هارون. ويعرب المكتب عن تقديره للأمم المتحدة لإخطارها المُسبق بالاجتماع، فضلاً عن تقييمها للاجتماع بأنه ضروري للاضطلاع بأنشطة أساسية صدر بها تكليف من الأمم المتحدة. وأحَثُّ بقوة الأمم المتحدة على إجراء تحليل نقدي مستمر لمثل هذه الاتصالات، لتقييم ما إذا كانت قد نجحت بالفعل في المساهمة في أداء الأنشطة التي صدر بها تكليف من الأمم المتحدة بنجاح. ويجب أن نسأل أنفسنا ما إذا كانت محصلة مثل هذه الاتصالات بالنسبة للأمم المتحدة تستحق الجهد المبذول فيها. ويجب علينا أن نحرص على أن لا نُشجع الهاربين من العدالة على الاعتقاد بأنهم سيُكافؤون على اتخاذ المراوغة سبيلاً لشغل مناصب "لا يمكن الاستغناء عنها"؛ بالرَّغم من استمرارهم في ارتكاب الجرائم.

السيد الرئيس،

13- أحَثُّ هذا المجلس على إيجاد طُرق مُبتكرة للانخراط مع جميع المنظمات المعنية بالوضع في دارفور؛ بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، لتقييم التقدم المُحرز في تحقيق الأهداف المشتركة، ولا سيما الهدف الرامي إلى تقديم المتهمين بارتكاب أخطر الجرائم ـ التي تُثير قلق المجتمع الدولي – إلى العدالة، وهو الهدف الأكثر أهمية بالنسبة

إلى المحكمة الجنائية الدولية. ومنذ مبادرة غواتيمالا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي والحوار التفاعلي غير الرسمي في الشهر الماضي، بدأت العلاقة بين المحكمة والمجلس تقوى بطريقة إيجابية؛ جديرة بالتقدير الكبير. إلا أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لإطلاق الطاقات الكامنة لمؤسستينا، وذلك لمنع نُشوب الصراعات وحلها ووقف معاناة الملايين من ضحايا الجرائم التي تُرتكب خلال مثل هذه الصراعات. ونحن على استعداد تام لمواصلة الدور المنوط بنا، ولكن حان الوقت منذ زمن طويل لهذا المجلس أن يتصرف بشجاعة وقناعة من خلال اعتماد تدابير ملائمة في نطاق ولايته لضمان تقديم هاربي السودان إلى العدالة عاجلاً وليس آجلاً.

شكراً لسيادتكم